

المبحث الأول: واقع الاستثمارات العربية البينية

لمعرفة واقع الاستثمارات العربية البينية سوف نتطرق الى تطور التدفقات الاستثمارية الأجنبية والعربية الصادرة والواردة ثم نتعرف على توزيع هذه الاستثمارات في هذه الدول

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول العالم خلال الفترة 2005-2013

سنقوم في هذا الجزء بتوضيح تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة لدول العالم وذلك في فرعين:

1- تطور التدفقات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم خلال الفترة 2005-2013 :

وسنوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول (01) يوضح تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترات 2005، 2011، ، 2013

التدفقات الواردة (الوحدة مليار دولار)					الدول
2013	2011	2009	2007	2005	
1452	1700	111.4	1305.9	945.8	دول العالم

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية 2005، 2007، 2009، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول: أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة وذلك بنسبة %27.57، وفي عام 2009 شهدت هذه التدفقات انخفاضا ملحوظا إلى قيمة 111.4 مليار دولار بعد ما كان 1305.9 مليار دولار في 2007، وفي عامين 2011 و 2013 شهدت هذه التدفقات تذبذبا في قيم هذه التدفقات.

2- تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول العالم خلال الفترة 2005-2013 :

يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول (02) يوضح تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترات 2013-2005

التدفقات الصادرة. مليار دولار					الدول
2013	2011	2009	2007	2005	
1410	1712	1712	1215.8	837.2	دول العالم

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية 2005، 2007، 2009، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول 02: أن تدفقات الصادرة لدول العالم شهدت ارتفاعا ملحوظا في 2007 والذي قدرت نسبته بـ 31.13% وفي عام 2009 انخفضت تلك التدفقات انخفاضا طفيفا قدر بـ 3.47%، أما في عام 2011 شهدت تدفقات الاستثمار ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 31.62%، في حين نلاحظ انخفاض تلك التدفقات بـ 21.41%.

3- التدفقات الأجنبية الواردة لدول العالم لعام 2013:

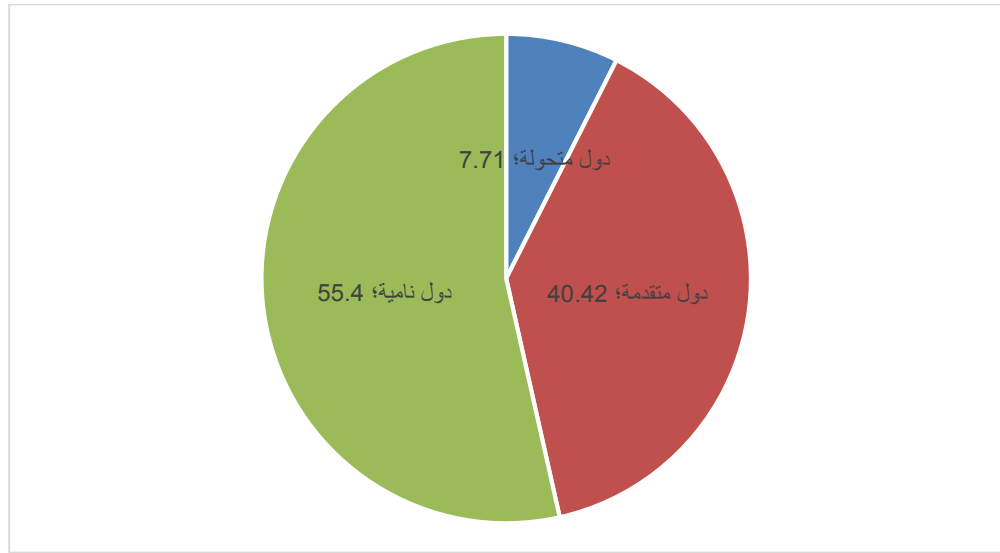
والجدول التالي يوضح التدفقات الأجنبية الواردة لدول العالم لعام 2013

النسبة المئوية %	التدفقات الواردة لعام 2013 (مليار دولار)	
40.42	566	الدول المتقدمة
55.57	778	الدول النامية
7.71	108	الدول المتحولة
100	1400	العالم

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقرير السنوي 2014. ص 69

نلاحظ من خلال الجدول أن التدفقات الأجنبية الواردة للدول النامية قد بلغت نسبتها 55.57% والتي تعتبر نسبة مرتفعة مقارنة مع كل من الدول المتقدمة التي تقدر نسبتها بـ 40.42% والدول المتحولة والتي تقدر بـ 7.71% وستوضح معطيات الجدول 3 في الشكل الموالي:

شكل (01) يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم ولعام 2013



المصدر من أعداد الطالبة حسب المعطيات السابقة - الجدول 03 -

4- التدفقات الأجنبية الصادرة لدول العالم لعام 2013: والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (04) يوضح التدفقات الأجنبية الصادرة لدول العالم لعام 2013

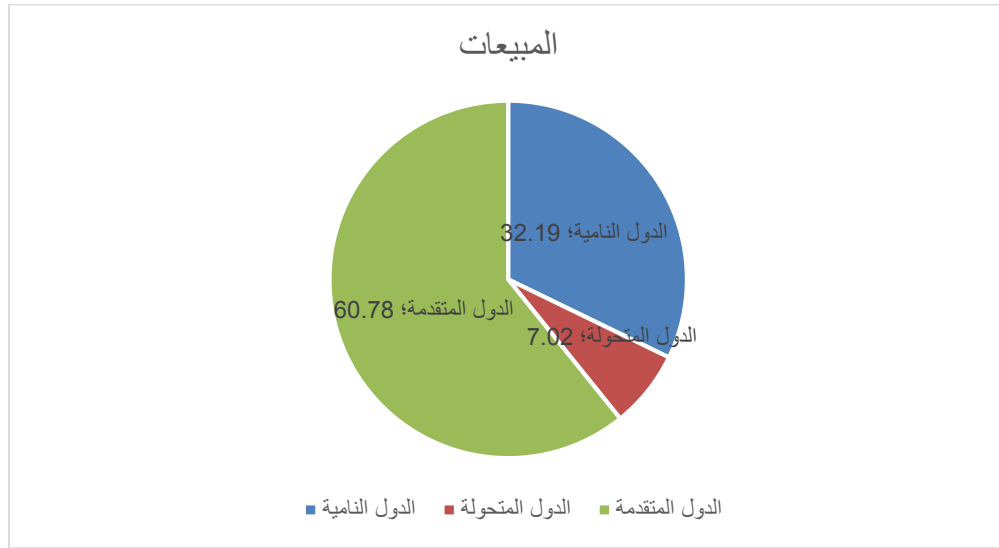
النسبة المئوية %	التدفقات الصادرة لعام 2013، مليار دولار	
60.78	857	الدول المتقدمة
32.19	454	الدول النامية
7.02	99	الدول المتحولة
100	1410	العالم

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقرير السنوي 2014 ص 69

نلاحظ من خلال الجدول أن التدفقات الأجنبية الصادرة لدول العالم 2013 أن الدول المتقدمة قد احتلت المرتبة الأولى وذلك بنسبة 60.78% تليها الدول النامية بنسبة 32.19% أما عن الدول المتحولة فنسبتها بلغت 7.02%

وبالاعتماد على معطيات الجدول يمكن تمثيل النسب في الشكل التالي:

الشكل (02): يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول العالم لعام 2013



المصدر: من إعداد الطالبة حسب المعطيات السابقة - الجدول 4 -

المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية:

سنقوم في هذا الجزء بتوضيح تطور الاستثمارات الأجنبية للدول العربية وكذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة للدول العربية.

1- تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2005 - 2013

تدفقات واردة (الوحدة مليار دولار)					
2013	2011	2009	2007	2005	
48.4	42.9	83.9	72.1	37.7	الدول العربية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقارير السنوية 2005 - 2007 - 2009 - 2014

نلاحظ من خلال الجدول زيادة ملحوظة في التدفقات الواردة لسنة 2007 وبالمقارنة مع التدفقات الواردة لسنة 2005 حيث قدر معدل الزيادة ب 46.67% واستمر هذا الارتفاع في عام 2009 ليزيد التغيير نسبته 16.36% وفي سنة 2011 انخفضت تلك التدفقات لتصل قيمته 42.9 مليار دولار وذلك راجع إلى عوائد الازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، وكذلك نسبة الانخفاض لسنة 2011 كبيرة جدا مقارنة ب 2009 حيث نسبة التغيير ب 48.86% وقد سجلت ارتفاعا طفيفا في سنة 2013 قدرت ب 12.82% نسبة إلى سنة 2011.

2- تطور التدفقات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال الفترة 2005 – 2013

وسنوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول (06): يوضح تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة خلال 2005 – 2013

تدفقات صادرة مليار دولار					
2013	2011	2009	2007	2005	
29.8	24.6	24.2	43.2	27	الدول العربية

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

التقارير السنوية 2005-2007-2009-2014

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في قيمة التدفقات الصادرة للدول العربية لسنة 2007 وذلك بنسبة 60% ذلك راجع الى تحسين بيئة الاعمال والمناخ العام للاستثمار و التقدم التكنولوجي وقدرة الدول على تحقيق هذه العوامل أما في الفترة مابين 2009 إلى 2011 استقرت نسب التدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية وذلك بسبب تأثيرات الازمة المالية العالمية وفي عام 2013 ارتفعت تلك التدفقات ارتفاعا طفيفا بمعدل زيادة قدره 21.13% ويرجع ذلك إلى الاستقرار الاقتصادي بعد تأثير الازمة المالية العالمية

المطلب الثالث : توزيع الاستثمارات العربية البينية 2012

3- توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المستقبلية 2012

و الجدول التالي يوضح هذه التدفقات:

الجدول (07) التالي يوضح هذه التدفقات خلال الفترة 2012

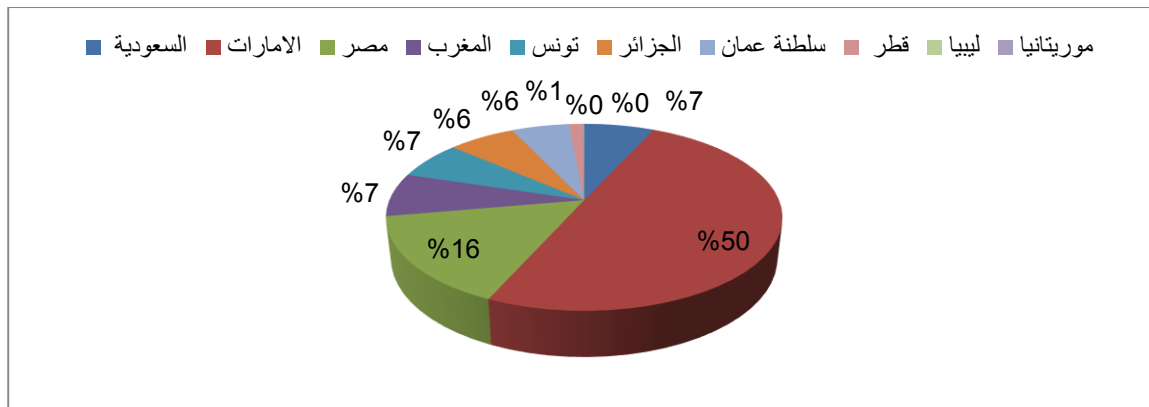
الدول	المبلغ بالمليون	%
السعودية	45.709	44.12
الإمارات	31.245	30.06
مصر	9.712	9.38
المغرب	4.678	4.52
تونس	4.128	3.98
الجزائر	3.757	3.93
سلطنة عمان	3.526	3.4
قطر	883	0.85
ليبيا	36	0.03
موريتانيا	21	0.02
اجمالي الدول المستقبلية	104.748	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقرير السنوي لعام 2014 ، ص : 81

انطلاقاً من الجدول يمكن تمثيل الشكل التالي :

الشكل (05) يوضح توزيع الاستثمارات العربية البينية بين عامية 2012 حسب الدول المستقبلية (بالمليون

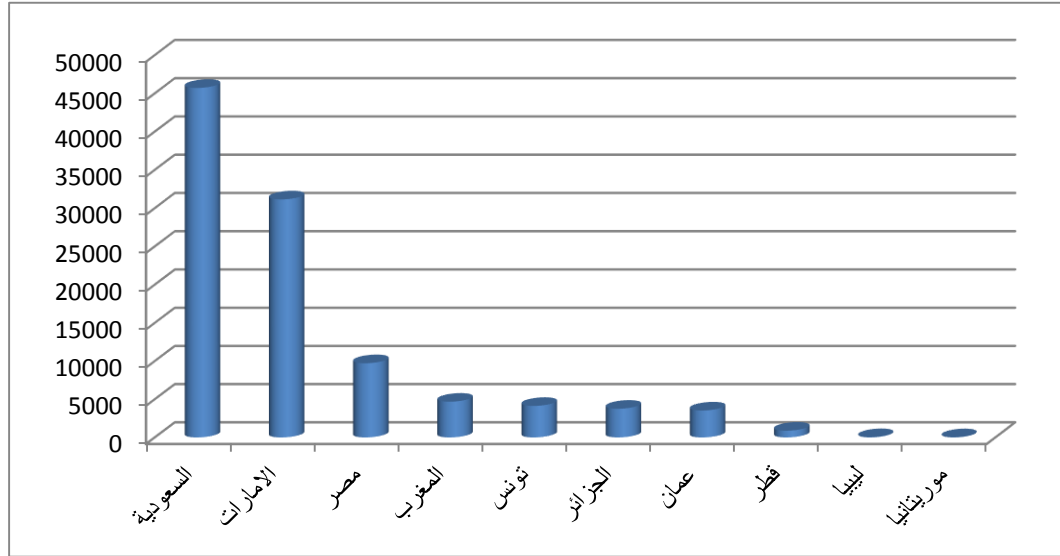
دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقرير السنوي لعام 2014 ن ص: 83

من المعطيات السابقة تمثل الشكل التالي :

الشكل (06) يوضح توزيع الاستثمارات العربية البينية بين عامية 2012 حسب الدول المستقبلية (الوحدة بالمليون دولار)



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقرير السنوي لعام 2014 ، ص:82

نلاحظ من خلال ما سبق وحسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و 2012 ، إن السعودية احتلت المرتبة الأولى بقيمة 45.7 مليار دولار وبنسبة 44% من الإجمالي ، تلتها الإمارات بقيمة 31.1 مليار دولار و بحصة 30% ، أما على صعيد بقية الدول فقد حلت مصر في الفترة الثالثة بقيمة 9.7 مليار دولار و بحصة 9.4% ، ثم المغرب في المرتبة الرابعة بقيمة 4.7 مليار دولار و بنسبة 4.5% ثم تونس في المرتبة الخامسة بقيمة 4.1 مليار دولار و بنسبة 4% ، ثم الجزائر بقيمة 3.8 مليار و بنسبة 3.7 مليار دولار ، عمان في المرتبة السابعة بقيمة 3.5 مليار و بحصة 3.4% ، اما عن قطر و ليبيا و موريتانيا فنسبها محدودة.

2- توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة 2012

و الجدول التالي يوضح هذه التدفقات :

و الجدول (08) توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة 2012

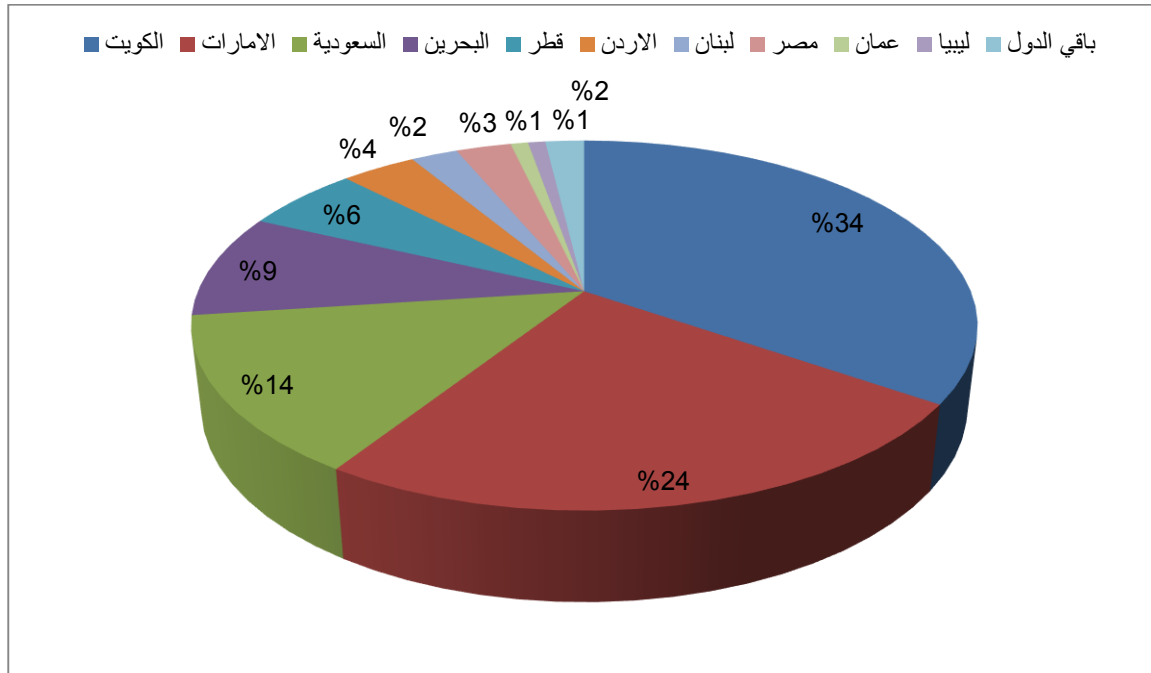
الدول	بالمبلغ بالمليون	%
الكويت	35.429	34.26
الإمارات	25.083	24.26

السعودية	14.120	13.66
البحرين	9.258	8.95
قطر	5.848	5.66
الاردن	3.396	3.65
لبنان	3.396	2.28
مصر	2.786	2.69
عمان	875	0.85
ليبيا	869	0.84
باقي الدول	1217	1.89
مجموع الدول	951.989	97.1
إجمالي الدول العربية المصدرة	2.168.989	100

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقرير السنوي 2014 ص : 82

من معطيات الجدول تمثل الشكل التالية :

الشكل (07) يوضح توزيع الاستثمارات العربية البينية بين عامية 2012 حسب الدول المصدرة (الوحدة بالمليون دولار)



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقرير السنوي 2014 ، ص : 83

من خلال الجدول نستخلص كما يلي :

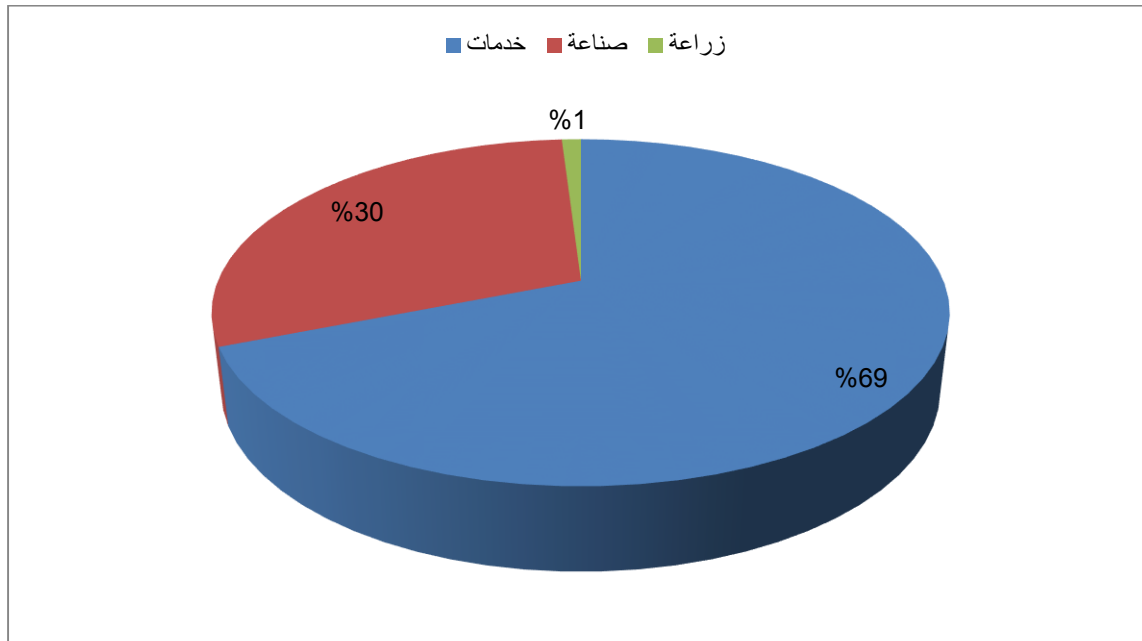
_تصدر كل من الكويت و الإمارات و السعودية و البحرين و قطر قائمة الدول المضيفة ، حيث بلغت نسبة الكويت 34.26 % كأعلى نسبة بالنسبة للدول الأخرى ، يعود ذلك وضع خطط تمويلية فعالة و موسعة من طرف هذه الدول و كذلك الاستفادة من عوائد النفط المتنامية و الانفتاح على الأسواق الأجنبية .

3- التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية لعام 2012

تشير البيانات الواردة من 8 دول عربية وهي : الجزائر ، مصر ، تونس ، الكويت ، الأردن ، البحرين ، اليمن ، المغرب إلي إن معظم الاستثمارات العربية البينية تركزت في قطاعي الخدمات و الصناعة بنسبة بلغت 99.7 % ، إذ استحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 69.4 % من الإجمالي ، وفي قطاع الصناعة على ما نسبته 30.3 % من الإجمالي ، وقطاع الصناعة على ما نسبته 30.3 % ، و بينما اقتضرت نسبة قطاع الزراعة على 0.3 % من الإجمالي و يتم

توضيح ذلك في الشكل التالي⁽¹⁾

الشكل (08) يوضح توزيع الاستثمارات العربية البينية لعام 2012



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقرير السنوي 2012 ، ص: 79 .

(1) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ص: 77 .

المبحث الثاني : تقييم الاستثمارات العربية البينية

إن تقييم الاستثمارات العربية البينية يتركز أساسيا على أهم المعايير البينية يتركز و المتطلبات ، التي من شأنها أن تقوم بتدعيم و تنمية التكامل الاقتصادي العربي ، وفي نفس الوقت عدم تطبيقها ، وقد يؤدي الى وجود عراقيل تقف أمام تعزيز ذلك .

المطلب الأول :متطلبات تدعيم التكامل الاقتصادي العربي عن طريق الاستثمارات العربية البينية

ويطلب ذلك القيام بما يلي (1) :

1 - تحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار وإزالة العقبات الإدارية و تطوير التشريعات النازمة لها ، وإعادة النظر في جميع القوانين و الأنظمة التجارية و الاقتصادية والمالية ذات العلاقة بحركة التجارة و الاستثمار ، بقصد التقريب و تحقيق التجانس بين تلك القوانين و الأنظمة .

2 -تسهيل حركة رؤوس الأموال العربية و الاهتمام بدرجة رئيسية برؤوس الأموال المهاجرة وإعطاءها الأفضلية و الأولوية بالمقارنة مع رؤوس الأموال الأجنبية .

3- تعظيم مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة إنتاجية عربية كبيرة تسمح بترخيص الأموال العربية في المنطقة ، و التعامل بحذر برؤية جماعية تجاه الأطروحات التي تستهدف الدول العربية مثل السوق الشرق الأوسطية أو الشركة الاورومتوسطية .

4-الاستثمار في ربط و تكامل الشبكات التي تستند عليها التجارة وانتقال عوامل الإنتاج و تدفقات رؤوس الأموال و الاستثمار المباشر .

5-توفير البيئة الملائمة للابتكار و الإبداع و تشجيع القطاع الخاص على الاتفاق على البحث و التطوير بتقديم الحوافز كإعفاءات الضريبية و ضريبة المبيعات المحيرة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، وتوجيه البحوث نحو المشكلات الحادة التي تعاني منها الدول العربية كمشكلات البطالة و انخفاض الأداء الاقتصادي

2010 (1)فايزة احمد سعيد عوض ،الاستثمارات العربية البينية ودورها التكامل الاقتصادي العربي ،رسالة ماجستير ، غ منشورة ،جامعة عدن (اليمن)

6- تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية من خلال توزيع الاستثمارات العربية على مشروعات مترابطة في أكثر من دولة عربية و التركيز على صناعات متكاملة الحلقات باعتماد أسلوب التعاقدات الصناعية الجزئية بين الدول العربية ، باعتباره واحد من العوامل التي تحول دون تأثير التجاذبات السياسية بين الحكومات على القرارات الاقتصادية .

7- استحداث وكالات تصنيف عربية للاستثمارات ووضع المعايير القياسية الإقليمية لتجنب اثر الدوافع السياسية في تصنيف مخاطر الاستثمار في البلدان العربية .

8- إن التكامل ذو طبيعة اقتصادية و سياسية ، لذلك ينبغي أن تتوفر الإرادة السياسية لدى حكومات الدول العربية للسير بخطوات التكامل نحو تحقيق الأهداف المنشودة

المطلب الثاني : تنمية التكامل الاقتصادي العربي عن طريق الاستثمارات العربية البينية

إن الاستثمارات العربية البينية تمثل الحلقة الرئيسية التي تلتقي عندها كل الحلقات المكونة لمفاصل التكامل

الاقتصادي العربية و سوف تؤدي إلى تسريع هذا التكامل من خلال (1) :

1- إقامة صناعات تتطلب رؤوس أموال كثيفة و مستوى تكنولوجي مرتفع و تعميق التخصص الإنتاجي للدول العربية اتجاه المزايا النسبية ووفقا لوفرة الموارد .

2- إقامة صناعات تصديرية جديدة و تطوير القاعدة الإنتاجية للسلع العربية بحيث تكون مدخلا لتحقيق تشابكات أمامية و خلفية بين الصناعات.

3- رفع درجة الاعتماد الذاتي الجماعي من خلال إحلال السلع العربية محل السلع الأجنبية المماثلة و المنافسة .

4- زيادة القدرات الإنتاجية للدول العربية المستقبلية للاستثمار المباشر ، و التوسع في صادراتها نحو السوق العربية ، ونقل فائض الاستثمارات التي لا تتوفر لها موارد نسبية في البلد المصدر إلى البلد المستقبل ، للاستفادة من المزايا النسبية لتحقيق أرباح استثمارية .

5- تحقيق تشابك في المصالح الاقتصادية بين الدول العربية بقطاعيها العام و الخاص ، الأمر الذي يخلق مصالح مشتركة بينهما يؤدي إلى تقديم المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية.

(1) فائزة احمد سعيد عوض ، مرجع سبق ذكره ، ص: 05 .

المطلب الثالث : العراقيل التي تقف أمام الاستثمارات العربية نحو تحقيق التكامل

تعاني الاستثمارات العربية البينية جملة من المعوقات التي تحول دون تناميها وتعزيز دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ومن أهم هذه المعوقات⁽¹⁾:

1- اقتصاد الاستقرار التشريعي وسوء الإدارة .

2- اقتصاد الشفافية ووضوح الرؤية لدى الحكومات العربية خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية و الاجتماعية وقوانين العمل .

3- ضعف البنية التحتية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار و انخفاض مستويات العائد .

4- عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي ، وتغليب ما هو ذاتي (الخلافات السياسية) على ما هو موضوعي (المصالح الاقتصادية) .

5- اتجاه كثير من الدول العربية نحو الدخول في شراكات اقتصادية بشكل منفرد مع دول وتكتلات إقليمية من خارج المنطقة العربية ، مما اضعف علاقاتها مع بعضها البعض .

(1) فائزة احمد سعيد عوض ، مرجع سبق ذكره ،ص: 05

المبحث الثالث: آفاق تحقيق التكامل عن طريق الاستثمار البيئي.

على الرغم من العراقيل التي تواجه الدول العربية فإنها تؤمل في تحقيق التكامل الاقتصادي، وهنا يمكن اعتبار الاستثمارات العربية البيئية أداة تحقيق هذا التكامل، لذلك يجب توفير مجموعة من العوامل المشجعة للاستثمار البيئي. وفيما يلي نستدرج آفاق تحقيق التكامل عن طريق الاستثمار البيئي في النقاط التالية:

المطلب الأول: تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية

يتضمن هذا الجزء أربع عناصر أساسية:

1- تحسين مناخ الاستثمار لتحقيق التكامل :

لقد استمرت الدول العربية في بذل الجهود الرامية الى تحسين مناخ الاستثمار، وذلك من خلال العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية واختصار عددها وتكلفتها والوقت اللازم لإنشائها واعتماد الشفافية وتفعيل برامج المخصصة من عدة دول عربية، كما كشفت الدول العربية لترويج فرص الاستثمار والتعريف بمناخها الاستثماري، إذ شاركت العديد من الدول العربية بالمؤتمرات الدولية الرامية للترويج بفرص الاستثمار، ونظمت أكثر من 135 نشاطا ترويجيا من المؤتمرات والندوات والملتقيات والمعارض وورش العمل وكما شاركت بأكثر 227 نشاطا ترويجيا فعلي المستوى القصوى قامت الدول العربية بإصدار وتعديل و الموافقة على العديد من القوانين والتشريعات الهادفة إلى دعم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام نذكر منها (1).

*كلفة وزارة الاقتصاد في الامارات العربية المتحدة بإعداد مشروع قانوني اتحادي لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر.

*كما قامت كل من البحرين، تونس، الجزائر، مصر، السعودية بإصدار القوانين جديدة تهدف الى تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

أما على المستوى الإقليمي فقد قامت الدول العربية بالتوقيع على العديد من الاتفاقات مع الدول العربية أو مع دول أجنبية أخرى لتشجيع وحماية الاستثمار نذكر منها:

(1) لعربي أحمد بلخير مرجع سبق ذكره ص 60.

*توقيع الجزائر على اتفاقية ثنائية في مجال الاستثمار مع كل من الأردن، سوريا، عمان، مصر، كما وقعت اتفاقية لتشجيع وتبادل وحماية الاستثمار مع كل من اريتريا وموريتانيا.

*وقعت السودان على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار مع موريتانيا وتشمل ضمانات ضد المخاطر التأميم والمصادرة.

2- تأثير العوامل الداخلية والخارجية في مناخ الاستثمار

يتكون مناخ الاستثمار من عدة عوامل تتأثر بعناصر خارجية والمتمثلة في الموقع الجغرافي، المناخ، عدد السكان الذي يحدد حجم السوق فيه، والذوق الاستهلاكي المحلي، حيث أن هذه العناصر يصعب السيطرة عليها مباشرة، ومجموعة من العناصر الداخلية التي تربط السياسات الحكومية ونوعية إجراءاتها، والتي تعتبر العنصر الأساسي لمدى ملاءمة المناخ الاستثماري وهذه يمكن التحكم بها من خلال التزام الدول بأفضل الممارسات، ومن هنا كانت المسؤولية القطرية المباشرة للحكومات لخلق استثمار ملائم لتعزيز التنافسية وإزالة المعوقات التي تؤثر على الاستثمار الخاص بجهة التكلفة، المتعلقة بتخبط السياسات وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وضعف الثقة في النظام القضائي، وغموض تفسير القوانين واللوائح كما تحدد هذه العناصر مدى جاذبية الفرص الاستثمارية المتاحة في القطر المضيف للاستثمار⁽¹⁾.

3- مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

هناك مؤشرات عامة وأخرى خاصة لقياس المناخ الاستثماري وهي كما يلي⁽²⁾:

أ - المؤشرات العامة لقياس المناخ الاستثماري: وهي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملاءمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال بعض النظر عن وجود أو عدم وجود أخطار وهناك عدة مؤشرات نذكر منها:

أ- 1- المؤشر المركب لمكونات السياسات الحكومية:

(1) بجاويه سهام، مرجع سبق ذكره ص: 133

(2) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996 / 2005، أطروحة دكتوراه منشورة جامعة الجزائر

2007 / 2008 ص 73، 76

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت منذ 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثماري.

أ-2- مؤشر التنمية البشرية: وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة بجهة تعزيز التنمية البشرية (الصحة، التعليم، معدل دخل الفرد).

ويصنف هذا المؤشر الدول إلى ثلاث أصناف كالتالي:

✓ 80% تنمية بشرية مرتفعة.

✓ من 50% إلى أقل من 80% تنمية بشرية متوسطة.

✓ أقل من 50% تنمية بشرية منخفضة.

أ-3- مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقيس هذا المؤشر الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا مستويته إلى حصته القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب معدل ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

ب- مؤشرات قياس المخاطر القطرية:

تهتم هذه المؤثرات بمدى تعرض الاستثمار لمختلف الأقطار في البلد المضيف له، سواء كانت هذه الأخطار ناتجة عن تصرفات البلد المضي أو غيره ومن هذه المؤشرات ما يلي:

ب-1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: ويعطي المؤشر 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. تنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه.

ب-2- مؤشر اليورومي للمخاطر القطرية: يقيس المؤشر قدرة القطر على الإبقاء بالالتزامات المالية كخدمة الديون الخارجية وسداد قيمة الواردات والسماح بتحويل الأرباح ويرتب المؤشر الدول حسب النسبية المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية وكلما زادت ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل، ويصدر هذا المؤشر مرتين في السنة (مارس، سبتمبر) عن مجلة اليورومي.

4 - قاعدة الأعمال حسب مكونات البيئة

قام البنك الدولي بإعداد قاعدة لبيئة أداء الأعمال عام 2005 لتكزن أداة تحليلية مختلفة لمقارنة إجراءات الدول في بيئة أداء الأعمال، يدخل بها 7 محاور تتضمن 24 عنصر ومن خلالها توضح نوعية المكونات التي تقيس بيئة الأعمال حسب البنك الدولي لعام 2005⁽¹⁾.

الجدول (09) المكونات التي تقيس بيئة الأعمال حسب البنك الدولي لعام 2005

العناصر	محاور قاعدة أداء الأعمال
عدد الإجراءات، المدة الزمنية (يوم العمل)، كلفة انجاز الإجراءات، الحد الأدنى للمجر.	1- تأسيس الكيان القانوني لبيئة الأعمال في القطر
مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر صرامة التوظيف، كلفة الفصل من العمل.	2- قانون العمل
عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة	3- قانون العمل
كلفة الحصول على ضمان للحصول على قرض، مؤسسة الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان، نطاق تخطيه السجل الحكومي لمعلومات الائتمان، نطاق تغطية مكاتب خاصة بمعلومات الائتمان.	4- الحصول على الائتمان
مؤشر الإفصاح ويتضمن معلومات بشأن الأوضاع الخاصة للمستثمر، الملكية غير المباشرة، تحديد المستفيد من الملكية، حقوق تصويت المساهمين، تقارير مدققي الحسابات المرفوعة الى أعضاء مجالس الإدارة، الاستعادة بمدققين محليين، مدى توافر معلومات عن الملكية والبيانات المالية للمستثمرين الحاليين أو محتملين.	5- حماية المستثمر
عدد الإجراءات منذ رفع الدعوى حتى نهايتها، المدة الزمنية (يوم عمل)، كلفة المقاضاة وأتعاب المحامي	6- انقضاء العقود
مبلغ الاستيراد %0مدة التصفية، الكلفة نسبة من قيمة الأصول	7- افلاس الشركة

المصدر: بجاوية سهام، مرجع سبق ذكره ص: 134.

المطلب الثاني: الاستثمارات العربية البيئة والتكامل

(1) بجاوية سهام، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

سنتطرق في هذا الجزء إلى عنصرين أساسيين:

1- الاهتمام بتوجيه وتنمية الاستثمارات العربية البينية

يتحقق ذلك بحث مؤسسات القطاع الخاص العربي على توجيه استثماراتها داخل الدول العربية مع تقديم ضمانات كافية وعوامل جذب تجعل المستثمر العربي أكثر ميلا إلى الاستثمار في المنطقة العربية، ولعل الآلية المناسبة لذلك هي إنشاء منطقة استثمارية عربية تكون عضويتها لكل الدول العربية لتفتح كل القطاعات الاقتصادية أمام المستثمرين العرب، وتشجع انتقال المستثمرين العرب والعمالة الماهرة والفنية المهنية بين الأقطار العربية ويقوم على تنفيذ أهداف هذه المنطقة عدة برامج: برنامج للتسهيل والتعاون والترويج للاستثمارات المباشرة، برامج للترويج والتنوع بفرص الاستثمار كمشروعات عربية مشتركة، برامج تستهدف تحرير مجالات الاستثمار العربية المفيدة⁽¹⁾.

2- إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي

أقر مجلس الوحدة في عام 2001 هذه الإستراتيجية، والتي تهدف إلى تنفيذ عدة أنشطة وبرامج من ضمنها استكمال منطقة التجارة العربية الحرة، وإقامة اتحاد جمركي عربي، وإقامة منطقة استثمارات عربية وتكنولوجية عربية. ويقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتسهر على إجراء دراسات واعداد مقترحات تشتمل على عدة برامج وهي⁽²⁾:

أ- التنسيق والتسيير: والذي يستهدف التشريعات الوطنية كما يزيد من تنافسية الوطن العربي.

ب- التعريف والترويج: والذي يعرف المستثمرين العرب والأجانب بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الأعضاء، وبما توفره من مزايا تجعلها مقصدا موحدا للاستثمار.

ج- تحرير الاستثمار: ويتم بموجبه تنسيق خطوات فتح نظم الاستثمارات في الدول الأعضاء، ووضع قواعد إزالة القيود على الاستثمار في مختلف مصادره، بمقتضى هذا البرنامج تقوم الدول الأطراف بفتح مجالات الاستثمار أمام مواطنيها وفتح باب الاستثمار أمام المستثمرين العرب ومنحهم معاملة وطنية.

(1) بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 06، جامعة ورقلة، 2008، ص 65.

(2) مجاوية سهام، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

د- ضمان الاستثمار وتسوية منازعاته: ويتضمن هذا البرنامج تنظيم القواعد التي تؤمن المستثمرين على حقوقهم المترتبة على الاستثمار في الدول العربية وفقا للبرامج السابقة، ويتم هذا السياق إقرار مشروع اتفاقية تسوية المنازعات الناشئة عن تنفيذ برامج المنطقة الاستثمارية العربية.

هـ- تكامل الأسواق المالية العربية: وضع صندوق النقد العربي هذا النشاط ضمن المرحلة الأولى للتكامل النقدي العربي، وتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التعاون مع الصندوق في هذا المجال، وبما يتفق مع أهداف المنطقة استثمار العربية وبرامجها ويراعى في ذلك وضع ضوابط تحد من جهة التقلب في حركة رؤوس الأموال وتحمي الدول الطرف من الأزمات المترتبة عليه

الطلب الثالث: التعاون العربي في مجال الاستثماري

سننتقل إلى فرعين رئيسيين:

1_ تفعيل دور القطاع الخاص العربي

ان للقطاع الخاص دور هام في التنمية والنمو وهذا الدور يعد من أبرز المتغيرات الحاصلة في المنطقة العربية وتبرز أهميته في التنمية والنمو كما يتميز به من فكرة عالية إدارية وفكرية هائلة، كما يساند القطاع العام في دفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف المجتمعة الكبرى، كما يلعب دور في تنفيذ السياسات الاقتصادية الإقليمية اذا صاحبها تنازلات من طرف الحكومات العربية عن بعض سلطاتها.... فإن مثل هذه الإجراءات تكون إيجابية عن من الاستثمار والتنمية في كل دول المنطقة ومنها برامج الإصلاح الاقتصادي، الخصوصية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار كلها تساهم في تحسن المناخ الاستثماري بالدول العربية⁽¹⁾.

ويظهر مدى مساهمة القطاع الخاص في التكامل الاقتصادي العربي في:

أ- اتصال العديد من مؤسسات القطاع الخاص بمؤسسات القطاع الخاص بمؤسسات ومنظمات أجنبية تتميز بالتقدم الإداري، مما يوفر بها الخبرة ودعم في حين تشرع في المشاركة في مشروعات العمل العربي المشترك.

(1) بورجله ميلود، إشكالية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. التقييم، الآفاق - رسالة ماجستير، غ منشورة جامعة تلمسان،

ب- انتشار مؤسسات القطاع الخاص في العديد من المجالات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي ومجالات الإنتاج السلعي والخدمات، مما يجعلها أكثر قدرة على المساهمة في التكامل.

ج- المشاركة في المشروعات القائمة من خلال المساهمة في زيادة رأس مالها، أو شراء حصص من أملاك المجلس.

2- ترويج الاستثمارات عن طريق بنوك الاستثمار

تتصف الاستثمارات بين الدول العربية بضعف حجمها بصورة مطلقة مقارنة بمجموع حجم الاستثمار بالدول العربية مع الخارج ومع ذلك فقد تأخرت البنوك العربية في القيام بدورها في تمويل الاستثمارات العربية مع الخارج، ومع ذلك فقد تأخرت البنوك العربية في القيام بدورها في تمويل الاستثمارات العربية البينية، نظرا لوجود علاقات مباشرة بينها في البداية، بصفته مقياسا للدول المتواضع الذي تلعبه البنوك القطرية أمام البنوك العربية في هذا المجال ووجود معوقات أخرى أهمها انطلاق الحدود القطرية أمام البنوك العربية. إن هذا الانطلاق بدأ مع عمليات التأميم، وامتد الى البلدان العربية التي ظهر فيها القطاع البنكي متأخرا بصورة نسبية عنه في بلدان أخرى، فمثلا كانت البنوك العربية موجودة في مصر وسوريا والعراق وغيرها وذلك قبل التأميم حيث يدر هذا الوجود عن طريق التفرع البنكي وذلك عندما باشرت بنوك عربية بفتح فروع لها في بلدان أخرى عربية، أو تأسيس بنوك قطرية وطنية أو مشتركة فب البلد العربي المجاور ثم الانطلاق منه للتفرع خارجه ومثال ذلك البنك العربي كان رائدا في هذا المجال ولعله أول دورا فعالا في التكامل الاقتصادي العربي⁽²⁾.

أما البلدان التي تحدث فيها تأميمات فإن قوانينها حصرت العمل البنكي بينوك محليا و رأس مال محلي سواء بصورة كاملة كما هو الحال في بلدان الخليج أو بالمشاركة مع رؤوس أموال محلية عامة أو خاصة، وفي كلتا الحالتين لعب هذا الانغلاق البنكي البيني في الاقتصاد العربي دورا سلبيا كبيرا في التكامل الاقتصادي العربي لأن البنوك هي أكثر المؤسسات مساهمة في التعاون بين البلدان، ثم تدريجيا في تكاملها خصوصا عند نشاطاتها التمويل التجاري وتمتد في التمويل الرأسمالي وإلى الاستثمار المباشر والغير مباشر في خلق طاقات إنتاجية جيدة، أو توسيع القائم منها.

(2) بجاوية سهام، مرجع سبق ذكره، دون صفحة، ص: 140

إن المساهمات في الشركات العربية غير متاحة في كثير من الأحيان للمستثمر العربي خارج البلد المعني بسبب أنظمة الملكية والتملك، وعندما تكون الفرص متاحة فإنها تكون محاطة بعوائق تنظيمية لا تشجع على التدفق الرأس مالي بين البلدان العربية إضافة إلى نشوء بنوك الاستثمار مؤخرًا آخر في معظم الدول العربية.

كما يفتقر المناخ البنكي إلى الأدوات والآليات التي تساعد على التدفقات المالية العربية البينة الامر الذي يجعل من الصعب على البنوك العربية أن تلعب دورًا إيجابيًا في التعاون الاقتصادي العربي عن طريق التمويل الرأس مالي، سواء بالمساهمة المباشرة أو بالقروض الطويل الأجل، وينطبق ذلك على تمويل المشاريع القطرية أو المشاركة برأس مالها، وكذلك الأمر بالنسبة للمشاريع المشتركة، وهذا يساهم بدوره في ضآلة الاستثمارات العربية البينة ، أما ما بدا منها في السنوات الأخيرة، فينحصر في مبادلات فردية كما كان للبنوك دورا فيها.

وفي السنوات الأخيرة بدأت دوائر التعاون البنكي العربي في تمويل مشاريع قطرية، عن طريق تنظيم القروض الجمعة ومساهمة عدة بنوك عربية في تمويلها وفي عزز هذا الأمر التعاون البنكي العربي، بصفته جزءًا من التكامل الاقتصادي العربي تصوره عامة وهو شأن له أهمية سيما وأن المعوقات الأخرى المتصلة بالتعاون الاقتصادي لا ينطبق بعضها عليه، ومن أهمها الجانب القانوني في ذلك التعاون كذلك ظهرت أفكار تعاون بنكي عربي مشترك، من شأنها المساهمة في دعم التكامل الاقتصادي العربي، ونذكر منها فكرة إنشاء بنك عربي مشترك تمويل عمليات التصدير التي قدمتها اتحاد البنوك العربية.

كما أن مبادرة المنظمات المهنية لها فائدة كبيرة مثل اتحاد البنوك العربية، في طرح هذه الأفكار ودراستها والترويج لها لكي تتحول إلى مشاريع قائمة، كما أنها تشكل الطريق الأنجح لقيام البنوك العربية بدور إيجابي في دعم التعاون الاقتصادي العربي.

ونظرا لأهمية الدور الذي ما كان أن تلعبه البنوك العربية تقدم فيما يلي صورة عملية، والذي يمكن تسم

بترويج الاستثمارات في مشاريع التكامل الاقتصادي العربي وتوجيهه فيما يلي:

أ- إن أكثر ما يعيق عملية الاستثمار بصورة عامة، هو عدم التعرف على الفرضية الاستثمارية المتاحة، بدليل أن معظم تجارب الدول النامية تشير إلى أن عملية التنمية تبدأ في أكثر الحالات بإعداد قائمة مشتريات تحتوي على المشاريع التي

تلبي الحاجات المباشرة في مختلف القطاعات مثل إنشاء مصانع سكر، مما يمكن تشبيهه بالبنية التحتية للاحتياجات لآنية بلد ما، ولكن دون دعم هذه البادرة ولو بدراسات أو بديلا بالاستثمار المدرج في القائمة.

ب- أما بالنسبة للفرد، فإن هذه المهمة لا تقل صعوبة فضلا عن مخاطر الأخطاء في التقدير والحسابات ولهذا فإن بنوك الاستثمار في الدول النامية تأخذ على عاتقها دور المروج للاستثمار باستعمال قدراتها ثم الترويج لها عن طريق تشكيل نواة المستثمرين المؤسسين ثم طرح المشروع للاكتتاب العام وهكذا حتى إخراجها الى جيز الوجود.

ج- إن هذا الدور يتخذ أهمية خاصة بالنسبة للمشاريع الداعمة للتكامل الاقتصادي وخصوصا من حيث حسن انتقائها لطابع التصنيع التكميلي، الذي يبقى الازدواجية مع مشروع مماثل في أي قطر عربي آخر، تفاديا لإنتاج سلع تفوق طاقة استيعاب السوق العربية الى ترويج المشروع بين مساهمين من عدة دول عربية، بصرف النظر عن مواقعهم أو أن يكونوا من النوع القادر على توزيع مراكزه الإنتاجية في عدة أقطار عربية.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم عرضه في هذا الجزء إن الاستثمارات العربية البينية حتى تساهم في تفعيل التكامل، لابد من توفير مجموعة من المتطلبات التي تؤدي إلى تحقيقه، كذا الاهتمام بتنمية هذه الاستثمارات، عن طريق تبني استراتيجية

جيدة للتكامل بتفعيل دور القطاع الخاص العربي و ترويج الاستثمارات ن عن طريق بنوك الاستثمار العربية في مشاريع التكامل الاقتصادي .

ولقد تواجه الاستثمارات العربية البينية مجموعة من المعوقات امام مسيرتها نحو تحقيق التكامل مثل عدم الاستقرار الاقتصادي.....والى اخره.